الأثر المالي لتفشي المخدرات على الموازنات العامة(دراسة مقارنة)

م.د. إكرام باسل ذنون

كلية القانون/ جامعة الموصل

Email : Ikrambasil-t57@uomosul.edu.iq

الملخص

تُشكّل ظاهرة تفشّي المخدرات تحديًّا ماليًا وقانونيًا خطيرًا يثقل كاهل الموازنات العامة، إذ تتوزع النفقات بين الأجهزة الأمنية والقضائية والمؤسسات العقابية، إلى جانب كلفة العلاج والتأهيل، ويركز هذا البحث على دراسة الأثر المالي للمخدرات في العراق ومصر عَبرَ تحليل التشريعات الوطنية والجزاءات القانونية المقررة لمواجهتها، وقياس مدى فعاليتها في حماية المال العام والحد من الهدر المالي، ويعتمدُ البحثُ على المنهجِ التحليليّ المقارن للنصوص القانونية ذات الصلة، للكشفِ عن أوجهِ القوة والقصور في تلكَ التشريعات، واقتراح سبل تطويرها بما يعززُ كفاءة الإنفاق العام، ويحقق التوازن بين متطلبات الردع الجنائي والاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الأثر المالي، الأعباء الاقتصادية، الموازنة العامة، المخدرات.

The Financial Impact of Drug Proliferation on Public Budgets(A Comparative Study)

Lect .Dr. Ikram Basel Thanoon
College of Law / University of Mosul
Email : Ikrambasil-t57@uomosul.edu.iq

Abstract

The proliferation of narcotics constitutes a serious financial and legal challenge that places a heavy burden on public budgets. Expenditures are spread across security, judicial, and correctional institutions, in addition to the costs of treatment and rehabilitation. This research examines the financial impact of narcotics in Iraq and Egypt by analyzing national legislation and the legal sanctions established to combat drug-related offenses, as well as evaluating the effectiveness of these measures in safeguarding public funds and reducing financial waste.

The study employs a comparative analytical approach to the relevant legal provisions, aiming to uncover strengths and weaknesses in the existing legislation and to propose reforms that enhance the efficiency of public spending while maintaining a balance between the requirements of criminal deterrence and financial stability.

Keywords: Financial Impact, Economic Burdens, Public Budget, Narcotics.

المقدمة

أصبحت ظاهرة انتشار المخدرات إحدى أخطر الأزمات المعاصرة التي تهددُ استقرارَ الدولِ، لاسيما النامية منها، إذ تجاوزت أبعادها الصحية والاجتماعية لتتحول إلى عبء مالي واقتصادي متفاقم ينعكس على الموازنات العامة، ويتجلى هذا الأثر في مستويات متعددة، تشمل الإنفاق الأمني والقضائي والعقابي، فضلًا عن كلفة العلاج والتأهيل، والخسائر غير المباشرة الناتجة عن تراجع الإنتاجية وارتفاع البطالة والجريمة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل "الأثر المالي لتفشي المخدرات على الموازنات العامة" من زاوية قانونية وإدارية، للكشف عن أوجه القصور في التشريعات والسياسات التي قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق من دون تحقيق نتائج فعّالة. ويُلاحظ أنَّ العراق ومصر يواجهان تحديات مشتركة في هذا المجال، مع اختلاف في القدرات المؤسسية والموارد المتاحة؛ فالعراق يعاني من ضعف التنسيق والرقابة في ظل أوضاعه غير المستقرة، بينما تتحمل مصر أعباء متزايدة على منظومتها الصحية والأمنية.

وعليه، تسعى الدراسة إلى تحليل مكونات الإنفاق المرتبط بمكافحة المخدرات في البلدين، ومقارنة أطرهما القانونية والتنظيمية، وصولاً إلى تقديم توصيات تعزز كفاءة الإنفاق العام وتدعم جهود التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

إنّ تفشي المخدرات لا يقتصرُ أثره على النواحي الصحية والاجتماعية، بل يمتدُ ليُشكّل عبئًا ماليًا مباشرًا على الموازنات العامة للدول، بما يفرضه من نفقات على الأجهزة الأمنية والقضائية والعقابية، فضلًا عن كلفة العلاج والتأهيل، والخسائر الاقتصادية غير المباشرة الناتجة عن تراجع الإنتاج والإنتاجية. وهنا تبرز المشكلة القانونية في مدى كفاية التشريعات الجزائية العراقيّة والمصريّة في مواجهة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها المالية، ومدى قدرتها على حماية المال العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثمّ يثور التساؤل الرئيس:

ما مدى تأثير تفشي المخدرات على الموازنات العامة في العراق ومصر، وإلى أي حدّ تُسهم التشريعات الجزائية والإجراءات القانونية في الحد من هذا التأثير وتعزيز الاستقرار المالي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية إلى إشكاليات فرعية تتمثل بـ:

١. ما المفهوم القانوني للمخدرات وما أهم أسباب تفشيها؟
٢. ما حجم الأثر المالي لتفشي المخدرات على الموازنات العامة في العراق ومصر؟
٣. هل تكفي الإجراءات القانونية الحالية للحد من الظاهرة وتقليل أعبائها المالية؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول ظاهرة المخدرات من زاوية مزدوجة: مالية وقانونية معًا، وهو طرح نادر في الدراسات العربية، إذ غالباً ما تركز الأبحاث على الجوانب الاجتماعية أو الأمنية من دون التوقف عند الأثر المالي المباشر على الموازنات العامة، كما تكمنُ الأهمية في محاولة الكشف عن العلاقة بين التشريعات الجزائية المتعلقة بمكافحة المخدرات وبين حماية المال العام من الاستنزاف، بما يبيّن الدور القانوني في ضبط الظاهرة ليس بوصفه مجرد أداة عقابية، وإنما كآلية ذات بُعد اقتصادي تُسهم في صون الموارد العامة، ويضاف إلى ذلك القيمة العلمية للمقارنة بين التشريع العراقي والمصري، والتي تتيح التعرف على أوجه القوة والقصور في كلٍّ منهما، وفتح المجال أمام مقترحات عملية يمكن أنْ تستفيد منها الدول الأخرى ذات الظروف المشابهة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحديد المفاهيم القانونية والطبية للمخدرات وتصنيفها على وفق التشريعين العراقي والمصري.
٢. تحليل الأسباب الاجتماعية والقانونية التي دفعت إلى تجريم تعاطي المخدرات.
٣. تقييم التأثير المالي والاقتصادي لانتشار المخدرات على الاقتصاد الوطني والموازنات العامة في العراق ومصر.
٤. رصد الأعباء الاجتماعية والمالية التي تتحملها الدولة نتيجة ظاهرة التعاطي والإدمان.
٥. تحليل التشريعات والجزاءات القانونية في العراق ومصر ومدى فعاليتها في الحد من تفشي المخدرات.

نطاق البحث

ينحصر نطاق هذا البحث في دراسة الأثر المالي لظاهرة المخدرات على الموازنات العامة، مع التركيز على التجربتين العراقية، والمصرية بوصفهما نموذجين لدول تعاني من تحديات اقتصادية وأمنية مرتبطة بهذه الظاهرة، ويتحدد النطاق الزمني للبحث في ضوء التشريعات النافذة التي لها صلة بموضوع البحث.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال دراسة التشريعات الجزائية والنصوص القانونية ذات الصلة في كلٍّ من التشريع العراقي والمصري، وتحليل البيانات المالية المتعلقة بتكاليف التصدي لجرائم المخدرات وانعكاسها على الميزانيات العامة، كما يُستعمل المنهج الوصفي لعرض أبعاد الظاهرة من النواحي القانونية، والطبية، والاجتماعية، إلى جانب المنهج الاستقرائي الذي يُوظف لاستخلاص النتائج والتوصيات استنادًا إلى الوقائع والمعطيات المتوافرة.

خطة البحث

المبحث الأول: المفاهيم القانونية والطبّية للمخدرات وأسباب تفشي تعاطيها.

المطلب الأول: تعريف المخدرات من الناحية القانونية والطبية وأنواعها.

المطلب الثاني: دور التشريعات والإجراءات القانونية في الحدِّ من تفشي المخدرات.

المبحث الثاني: الآثار المالية والاقتصادية لتفشي المخدرات وانعكاساتها على الموازنات العامة للدول.

المطلب الأول: تأثير تفشي المخدرات على الموازنة العامة في العراق ومصر.

المطلب الثاني: الأعباء المالية الناتجة عن انتشار تعاطي المخدرات وأثرها على السياسات المالية.

الخاتمة.

المبحث الأول/ المفاهيم القانونية والطبّية للمخدرات وأسباب تفشي تعاطيها

تُعدُّ المخدراتُ من أخطرِ الظواهر التي تهددُ الأمن الصحي والاجتماعي والاقتصادي للدولِ، وتُحيط بها تعقيدات متعددة تجعلُ من الضروري النظر إليها من زوايا مختلفة، أبرزها الزاويتان القانونية، والطبية، فبينما تتعامل القوانين مع المخدرات بوصفها مواد محظورة تترتب على حيازتها، أو تعاطيها، أو الاتجار بها جزاءات صارمة، تنظر إليها العلوم الطبية بوصفها مواد مؤثرة على الجهاز العصبي، تؤدي إلى الإدمان وتدمير صحة الفرد وسلوكه، ويُعَد فهم الطبيعة القانونية والطبية للمخدرات أمراً أساسياً لرسم سياسات فعّالة في المواجهة والتوعية والعلاج.

لذلك يتناول هذا المبحث في مطلبه الأول التعريفات القانونية والطبية للمخدرات وأنواعها، أما المطلب الثاني فيركز على الأسباب والدوافع، سواء الاجتماعية، أو القانونية، التي أدّت إلى تفشي تعاطي المخدرات، مع الإشارة إلى الخلفيات التي استندت إليها التشريعات في كلٍّ من العراق ومصر.

المطلب الأول/ تعريف المخدرات من الناحية القانونية والطبية وأنواعها

لا بدَّ للوقوف على مفهوم المخدرات من تحديد تعريفها بداية ومن ثم استعراض لأهم أنواعها؛ ولذلك سوف نتناول كُلاً منها على النحو الآتي:

أولاً: تعريف المخدرات من الناحية القانونية والطبية

تعود أصول مصطلح "المخدرات" في اللغة العربية إلى الفعل "خدر"، الذي يحمل دلالة على التغطية والستر[١].

ومن الناحية الاصطلاحية لا يوجد تعريف موحد وشامل للمخدرات، إذ تختلف التعريفات بين المجال القانوني، والطبي[٢] فقد عرّفتها بعض المراجع الطبية على أنّها مجموعة من المواد التي تسبب تأثيرات ضارة على الجهاز العصبي المركزي، تشمل الألم، أو التسمم، ويتم حظر تداولها، أو زراعتها، أو تصنيعها إلا ضمن إطار قانوني محدد ولأغراض مرخصة، مثل: الاستخدامات الطبية أو العلمية، وتخضع لشروط وضوابط صارمة، وتُعدّ هذه المواد خطرة لأنّها قد تؤدي إلى غيبوبة حادة قد تنتهي بالوفاة[٣].

من الناحية القانونية، تختلف التعريفات تبعًا للتشريعات بين نهجين رئيسيين؛ الأول تعريف ضيق يقتصر على تحديد صفة "المخدر" من دون حصر المواد المخدرة بشكل محدد،[٤] ممّا يمنح القاضي سلطة تقديرية في تقرير ما إذا كانت المادة محل النزاع تُصنف كمخدر، وذلك بالاعتماد على التقارير الفنية والخبرة المختصة وتحليل الأدلة والوقائع[٥]، لقد اعتمد المشرع العراقي في قانونه السابق (الملغى) على النهج الضيق في تعريف المخدرات، فلم يدرج قائمة محددة بالمواد المخدرة، مكتفيًا بالتوصيف العام للمادة وتأثيرها، ممّا ترك تقدير تصنيف المادة للقضاء بناءً على الأدلة الفنية

والخبرات. في المقابل، يتبع الاتجاه الواسع الذي تعتمد عليه غالبية التشريعات الحديثة، بما فيها القانون العراقي الحالي، نهجًا أكثر تنظيمًا عبر وضع جداول خاصة تحدد بدقة المواد المخدرة، بما يشمل النباتات والمواد المشتقة منها، مع استثناءات محددة تُحدّث بانتظام لتعكس التطورات العلمية والتقنية في مجال صناعة المخدرات، فينصُ قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لعام ١٩٦٥، على أنَّ "المخدر هو كل مادة طبيعية أو مركبة أو مدرجة في الجداول الملحقة بالقانون[٦].

على رغم من هذا التوسع في تعريف المخدرات، إلا أنه يُؤخذ على المشرّع العراقيّ إغفاله تعريف المؤثرات العقلية ضمن القانون نفسه، الأمر الذي يترك الباب مفتوحًا أمام الاجتهادات الفقهية والقضائية، وقد يؤدي إلى تباين في التفسير والتطبيق، خصوصًا مع تزايد أنواع المؤثرات غير التقليدية المستخدمة في الإدمان.

أما المشرّع المصري، فقد تبنّى في تعريفه للمخدرات أسلوبًا مشابهًا لما جاء به التشريع العراقي، إذ لم يورد تعريفًا لغويًا أو اصطلاحيًا دقيقًا للمادة المخدرة، وإنّما اكتفى بالنص على أنَّ "تُعدّ جواهر مخدرة – في تطبيق أحكام هذا القانون – المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به، ويُستثنى منها المستحضرات المبينة في الجداول أرقام (٢)"[٧].

ومن الملاحظ أنَّ المشرّع المصريّ، على غرار نظيره العراقيّ، إذ إنّه لم يُدرج تعريفًا للمؤثرات العقلية، الأمر الذي قد يُعزى إلى أنَّ كلا القانونين يعودان إلى ستينيات القرن العشرين، وهي فترة لم يكن فيها مفهوم "المؤثرات العقلية" قد نضج أو تم تبنّيه بشكلٍ واضح في الفقه القانوني، أو الاتفاقيات الدولية[٨]، لذا يبرز من هذا السياق دعوة للمشرّع العراقي إلى مراجعة وتحديث قانون المخدرات عبرَ تضمينِ تعريف شامل وواضح للمؤثرات العقلية، بما يتماشى مع التطورات العلمية، والقانونية، ويعزز فعالية المنظومة القانونية في مواجهة الجرائم المرتبطة بها.

ثانياً: أنواع المخدرات

تنقسم المخدرات عمومًا إلى نوعين رئيسين، تبعاً لمصدرها وطريقة تحضيرها إلى المخدرات الطبيعية وهي المواد ذات التأثير المخدر التي تُستخرج من مصادر نباتية من دون أي تدخل كيميائي، أو تصنيع بشري، والمخدرات الصناعية وهي مواد يتم تصنيعها كيميائياً بالكامل، أو تعديل خواصها من خلال تدخل الإنسان[٩].

ويمكن القول إنّ أهم المخدرات الطبيعية هي[١٠]

١- الحشيش

يُستخرج من نبات القنب الهندي، وتحديداً من السائل الصمغي المعروف بـ"الراتينج" الموجود على أوراق النبات المزهرة، يُعدُّ الحشيش أكثر أنواع المخدرات الطبيعية انتشارًا في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفته مقارنة بالأنواع الأخرى(١١).

٢- الأفيون

يُعدُّ من أخطر أنواع المخدرات الطبيعية، ويُستخلص من العصارة اللبنية غير الناضجة لزهرة الخشخاش، ويُستخدم الأفيون أحياناً في الطب، لكن غالباً ما يُحوَّل إلى مركبات صناعية أشد فتكاً مثل الهيروين، ويمكن تعاطيه عن طريق الفم أو الحقن بعد إذابته(١٢).

٣- الكوكايين

مادة طبيعية تُستخرج من نبات الكوكا، وقد بدأ استخدامها في المجال الطبي لتقليل النزيف خلال العمليات الجراحية الصغيرة بفضل قدرتها على انقباض الأوعية الدموية، ومع انتشار تعاطيه، تُسجّل سنوياً آلاف الوفيات الناتجة عنه، تُقدّر بحوالي ٣,٧٠٠ حالة على مستوى العالم(١٣).

أما أبرز أنواع المخدرات الصناعية فهي:

١- عقاقير الهلوسة

هي مواد صناعية تُحضّر معملياً وتُسبب اضطرابات عقلية وإدراكية عند تعاطيها، مثل رؤية أو سماع أشياء غير موجودة، تنتشر بشكلٍ واسع بسبب رخص ثمنها مقارنة بالمخدرات الأخرى مثل: الكوكايين(١٤).

٢- حبوبLSD حمض الليسرجيك

تُعدّ من أقوى مواد الهلوسة المعروفة، وتُشتق من حمض الليسرجيك المستخرج من فطر ينمو على حبوب الجاودار، تأتي هذه المادة غالبًا في شكلٍ سائل شفاف أو على هيئة أقراص، ويتم تعاطيها عن طريق البلع، الشرب، أو الامتصاص تحت اللسان، وتُسبب تأثيرات خطيرة على الجهاز العصبي والمخ، وتُعرف بقدرتها على تغيير الإدراك بشكل جذري(١٥).

المطلب الثاني/ دور التشريعات والإجراءات القانونية في الحد من تفشي المخدرات

شهدَ العراق في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في تجارة وتعاطي المخدرات، وعلى وجه الخصوص حبوب الكبتاغون التي تُعدُّ من أكثر أنواع المخدرات انتشارًا، إلى جانب مادة الميثامفيتامين المعروفة محلياً بـ"الكريستال"، ويرتبط هذا الانتشار بعوامل عدة: أبرزها الموقع الجغرافي للعراق، الذي يجعله نقطة عبور إستراتيجية بينَ دول تُعدُّ من أبرزِ مصادر إنتاج المخدرات مثل سوريا وأفغانستان، ما يُسهم في تحوّله إلى ممر رئيس لتهريب المخدرات نحو دول الخليج والدول المجاورة(١٦).

وقد أسهمت التطورات السياسية في المنطقة في تعقيد المشهد؛ فبعدَ انهيار نظام بشار الأسد في سوريا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، بدأت الإدارة الجديدة في دمشق حملة مكثفة لتفكيك البنية التحتية لإنتاج الكبتاغون، شملت تدمير مئات الملايين من الحبوب وإغلاق العديد من مرافق التصنيع المنتشرة في أنحاء البلاد، وعلى الرغم من هذه الجهود والإعلانات الرسمية، لا تزال صناعة الكبتاغون نشطة، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة مثل شمال سوريا، وكذلك في الجنوب السوري بمناطق كـ (درعا والسويداء)، حيثُ تستمر العشائر المحلية، والميليشيات، والشبكات الإجرامية في تشغيل مختبرات سرية وتأمين طرق للتهريب[١٧].

هذا وتشهد معدلات تعاطي المخدرات في العراق تباينًا ملحوظًا بين المحافظات، حيثُ تشيرُ التقديرات إلى أنَّ نسبة المتعاطين من فئة الشباب في محافظة كربلاء تتراوح بين ٣%، و٥%، في حين تسجل محافظة ذي قار معدلات أعلى تصل إلى نحو ٢٠%، مع ازدياد لافت في حالات تعاطي المخدرات بين الإناث أيضًا، أما محافظة واسط، فتعاني من نقص حاد في مراكز علاج الإدمان، على الرغم من ارتفاع نسب التعاطي فيها، ممّا يزيد من صعوبة التعامل مع الظاهرة على المستوى المحلي.[١٨]

وفي إطار التصدي لهذه الأزمة المتفاقمة، كثفت السلطات العراقية جهودها في مكافحة تجارة وتعاطي المخدرات، وتمكنت من تفكيك عددٍ كبير من شبكات التهريب، سواء داخل البلاد، أو على المستوى الدولي، ففي الربع الأول من عام ٢٠٢٥ فقط، نجحت الأجهزة الأمنية في تفكيك أكثر من ١٤٠ شبكة لتجارة المخدرات، منها ٧٩ شبكة محلية و٦٧ شبكة دولية، واعتقلت نحو ٩٠ تاجرًا من المتورطين في هذا النشاط غير المشروع، كما تمكنت السلطات خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ من مصادرة كميات ضخمة من المواد المخدرة، شملت أكثر من طن من حبوب الكبتاغون، والميثامفيتامين، والهيروين، ما يعكس تصاعد خطورة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها في مختلف أنحاء البلاد[١٩].

أما في مصر فقد أظهرت نتائج المسح القومي لعام ٢٠١٤، الذي استهدف الأفراد في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٠ عاماً، أن نسبة تعاطي المخدرات بلغت نحو ١٠%، في حين سجلت نسبة الإدمان ٣,٣%، إلا أنّ مسحًا لاحقًا نُشرت نتائجه عام ٢٠٢١ كشف عن تراجع ملحوظ في هذه الأرقام، إذ انخفضت نسبة التعاطي إلى ٥,٦%، والإدمان إلى ٢,٤%، وهو ما يعكس فعالية الجهود التي بذلتها الدولة المصرية في مكافحة ظاهرة المخدرات، وعلى مدى السنوات الماضية، تبنت مصر إستراتيجية شاملة للتصدي لإدمان المخدرات، ارتكزت بشكل رئيسي على تعزيز الأطر القانونية، ويُعدّ القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢١ من أبرز هذه التشريعات، إذ ينظم التعيين وشغل الوظائف العامة،

ويشترط بيئة عمل خالية من المخدرات، كما ينصُ على إجراء اختبارات للكشف عن التعاطي بين موظفي الدولة وسائقي الحافلات المدرسية، مع تطبيق عقوبة الفصل في حال ثبوت التعاطي.[٢٠]

وإلى جانب الإجراءات القانونية، ركزت الإستراتيجية الوطنية على الوقاية والتوسع في خدمات العلاج وإعادة التأهيل، بالتعاون مع منظمات دولية لتطوير البرامج العلاجية، كما أطلقت الحكومة المصرية حملات توعوية بارزة، مثل حملة "أنت تستطيع بدونها"، التي تهدف إلى الترويج لأنماط حياة صحية من خلال الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية، وتشهدُ مصر في الوقت الراهن تحوّلاً في المفاهيم المرتبطة بعلاج الإدمان، إذ بات يُنظر إليه كمرض مزمن مشابه لمرض السكري أو ارتفاع ضغط الدم، يتطلب رعاية وعلاجًا طويل الأمد، على وفق توصيات منظمة الصحة العالمية، وقد أثمرت هذه الجهود المتكاملة عن انخفاض كبير في معدلات تعاطي المخدرات، حيث تراجعت النسبة إلى النصف تقريبًا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، ما يُبرز نجاح النهج المصري القائم على الدمج بين القوانين الصارمة، والمبادرات الصحية، وحملات التوعية المجتمعية[٢١].

المبحث الثاني/ الآثار المالية والاقتصادية لتفشي المخدرات وانعكاساتها على الموازنات العامـة للدول

يشكّل تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول المعاصرة، ليس فقط من الناحية الأمنية والاجتماعية، بل من الجانب الاقتصادي والمالي أيضًا، إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى استنزاف كبير للموارد العامة، وتفرض أعباءً إضافية على الموازنات الحكومية، نتيجة التكاليف المتزايدة المرتبطة بالرعاية الصحية، وبرامج التأهيل والعلاج، ومكافحة الجريمة، فضلاً عن انخفاض الإنتاجية وخسارة رأس المال البشري.

في هذا الإطار، يتناول هذا المبحث دراسة الأثر المالي لانتشار المخدرات على الاقتصاد الوطني، مع تسليط الضوء على حالتين واقعيتين هما العراق ومصر، من خلال **المطلبين الآتيين:**

المطلب الأول/ تأثير تفشي المخدرات على الموازنة العامة في العراق ومصر

يؤدي تصاعد نشاط الاتجار بالمخدرات إلى اختلال توازن المالية العامة بكل من جانبيها، الإيرادات والنفقات، ممّا يُسهم في تعميق العجز في الموازنة العامة للدولة؛ وسوف نتناول تأثير هذا التأثير على الموازنة العامة على النحو الآتي:

١- **ازدياد النفقات العامة:** كان هناك اعتقاد سائد في الماضي بأنَّ تجارة المخدرات تُسهم في تعزيز دخل بعض الدول، وبالتالي تُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، غير أنّ هذا التصور أثبت عدم صحته، إذ تشير الأدلة الاقتصادية إلى أنَّ العوائد المالية الناجمة عن تجارة المخدرات قد تُحدث تأثيرات إيجابية محدودة على المدى القصير من خلال تدفقات نقدية سريعة، إلا أنَّ آثارها طويلة

الأمد تحملُ تداعيات سلبية عميقة تُعيق تحقيق التنمية المستدامة، فالدول المنتجة للمخدرات غالبًا ما تواجه اختلالات اقتصادية كبيرة، منها تضخم أسعار العقارات نتيجة تدفق الأموال غير المشروعة، وتضخيم غير واقعي في أرقام الصادرات، إلى جانب التوزيع غير العادل للدخل، ما يؤدي إلى تعميق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه المجتمعات(٢٢).

كما وتزداد الأعباء المالية نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي على جهود مكافحة الاتجار والتعاطي، والتي تشمل دعم أجهزة الأمن، والشرطة، والجمارك، وحماية الحدود، إلى جانب التكاليف المرتبطة بضبط الجناة، ومحاكمتهم، وإيداعهم في السجون والإصلاحيات، كما تتحمل الدولة نفقات متزايدة على برامج التوعية والوقاية من أخطار المخدرات، وتمويل الدراسات والبحوث ذات الصلة، فضلاً عن التكاليف الباهظة للعلاج والرعاية الصحية للمدمنين، وتشمل هذه التكاليف إنشاء مراكز علاجية، وتوفير الكوادر الطبية المتخصصة، وتغطية نفقات الأمراض الجسدية والنفسية الناتجة عن التعاطي، وهو ما يتطلب ميزانيات ضخمة تثقل كاهل المالية العامة. ونتيجة لذلك، تُحوّل موارد مالية كبيرة كان من المفترض توجيهها نحو مشاريع اقتصادية وتنموية منتجة، إلى تغطية كلفة التداعيات السلبية للمخدرات، ممّا يضعف من قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويقلل من كفاءة استخدام الموارد العامة(٢٣).

وتوضح الدراسات أنَّ الكلفة الاقتصادية للمخدرات تُقدَّر بنسبة تتراوح بين ٠,٧% إلى ١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس حجم الاستنزاف المالي الذي تسببه هذه الظاهرة، كما أنَّ بعض الدول تتكبد خسائر كبيرة في الإنتاجية تصل إلى ما بين ٥٧% و٨٥% نتيجة الأمراض والوفيات المبكرة المرتبطة بتعاطي المخدرات، وهو ما يُمثل نزيفًا اقتصاديًا حادًا يحد من قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والتطور(٢٤).

٢- **انخفاض الإيرادات العامة:** يسهم تفشي المخدرات في تراجع الإيرادات العامة من خلال عدة مسارات مباشرة وغير مباشرة، فعلى الصعيد الضريبي، يؤدي التحول غير المشروع لرؤوس الأموال نحو تجارة المخدرات، وانتشار التهرب الضريبي، إلى انخفاض ملحوظ في حصيلة الدولة من الضرائب، سواء على الأفراد، أو الأنشطة الاقتصادية، كما يُسهم انخفاض إنتاجية الأفراد المدمنين، وابتعادهم عن سوق العمل النظامي، في تقليص القاعدة الضريبية للدولة.

كما يتجلى أثر المخدرات في دورة النشاط الاقتصادي بشكلٍ رئيسي من خلال تأثيرها على عاملين أساسيين هما: إنتاج المشاريع، واستهلاك الأسر؛ فتُستهلك الموارد والإمكانات المتاحة في القطاع العائلي بشكلٍ كبير في تعاطي المخدرات، ممّا يؤدي إلى آثار سلبية ملموسة على الاقتصاد الوطني؛ وأول هذه الآثار يتمثل في تقليل المعروض من عناصر الإنتاج في سوق عوامل الإنتاج، حيثُ يتم

توجيه جزء من الموارد البشرية والمادية للعمل في أنشطة مرتبطة بالمخدرات بدلاً من توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية الشرعية، هذا التحول يتسببُ في هدرٍ واضح لموارد المجتمع، ويؤدي إلى خسارة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي، الذي يمثل إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة، بالتالي فإن توجيه جزء من عوامل الإنتاج للعمل في مجال المخدرات يترتب عليه انخفاض في حجم الإنتاج الوطني من السلع والخدمات(٢٥).

علاوة على ذلك، فإنَّ سمعة الدولة التي تعاني من تفشي المخدرات تتأثر سلبًا، ممّا يؤدي إلى عزوف السياح وتراجع العائدات السياحية، ويؤدي انتشار التجارة غير المشروعة إلى تضخم الاقتصاد الموازي، وهو اقتصاد غير خاضع للرقابة، أو الجباية الضريبية، ما يتسبب في تآكل الإيرادات الحكومية، ويُعزز مناخ الفساد، كذلك يمثل تفشي المخدرات عاملاً طاردًا للاستثمار المحلي والأجنبي، نظراً لما يخلقه من بيئة غير مستقرة وضعف في سيادة القانون، ممّا يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار، وبالتالي انخفاض الإيرادات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(٢٦).

ومن جهة أخرى، فإنَّ الغالبية العظمى من متعاطي المخدرات لا يشاركون بفعالية في النشاط الاقتصادي، ما يُسبب انخفاضًا كبيرًا في الإنتاجية الفردية، وبالتالي نقص إضافي في الناتج القومي الإجمالي وانخفاض في المعروض من السلع والخدمات، كما يُنتج تعاطي المخدرات إلى تخصيص نسبة كبيرة من دخل الأسر والأفراد لشراء المخدرات، ممّا يقلل من الدخل المتاح للإنفاق على السلع والخدمات المشروعة التي تنتجها القطاعات الإنتاجية، ويُعتبر هذا الإنفاق بمثابة تسريب مالي خارج دورة النشاط الاقتصادي الرسمية، فلا يعود بالنفع على القطاعات المنتجة، بل يسبب تراجعاً في الإنفاق العام، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى ظهور حالة من الركود والكساد الاقتصادي في الدول المتأثرة(٢٧).

٣- **ارتفاع عجز الموازنة العامة:** يُعدّ الإنفاق على المخدرات عبئاً اقتصادياً كبيراً يُثقل كاهل ميزانية الفرد والمجتمع على حد سواء، إذ تُستنزف الأموال المخصصة لاستهلاك المخدرات على حساب حصة الفرد من الإنفاق الاستهلاكي المشروع والادخار، إذ إنَّ توجيه جزء من الدخل نحو المخدرات يُفضي إلى انخفاض المدخرات البنكية، الأمر الذي يحد من قدرة البنوك على توجيه هذهِ الأموال نحو الأنشطة الاستثمارية، ما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، لكون الادخار يمثل في جوهره مصدرًا رئيسًا للاستثمار، كما يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات على الميزانية العامة للدولة عَبر عدة مسارات، أهمها: التراجع في الإيرادات الحكومية نتيجة تهريب الأموال غير المشروعة من المنظومة الضريبية، والانخفاض في الدخل القومي بسبب تدني إنتاجية المتعاطين وارتفاع معدلات البطالة بينهم، وإلى جانب ذلك، يُسهم تفشي المخدرات في زيادة معدلات الفقر، ما يضطر الدولة إلى تخصيص جزء من مواردها لتقديم مساعدات اجتماعية ورعاية صحية للمتعاطين، وهو ما يُشكل

ضغطاً إضافياً على الإنفاق العام، فيُنتج عنه أمور عدة: كتقليص الفائض المالي، أو تفاقم عجز الموازنة العامة، وعليه فإنَّ انتشار المخدرات لا يقتصر أثره السلبي على الأفراد والمجتمع فحسب، بل يمتد ليُشكل تهديدًا حقيقيًا للميزانية العامة والاستقرار الاقتصادي الكليّ للدولة[٢٨].

ففي العراق، تسببت المخدرات في تفاقم الأزمة الاقتصادية، إذ بلغ عجز الموازنة العامة في عام ٢٠٢٠ حوالي ٦٤ مليار دولار، ما يُمثل أكثر من نصف الإيرادات العامة، هذا العجز يُعزى جزئياً إلى الفساد المالي والإداري، فضلًا عن تأثيرات تجارة المخدرات، أظهرت التقارير أنَّ نسبة الإدمان على المخدرات بين الشباب العراقيّ تصل إلى ٥٠%، وتزداد في المناطق الفقيرة إلى ٧٠%، هذا الانتشار الواسع يُؤثر سلباً على القوى العاملة، ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة تكاليف الرعاية الصحية والعلاج[٢٩].

وأشارت بيانات وزارة المالية العراقية إلى أنَّ موازنات الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٩، و٢٠٢٣ خصصت نسبًا متزايدة لوزارات الصحة والداخلية والعدل، نتيجة ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات. ففي موازنة عام ٢٠١٩، بلغت مخصصات وزارة الصحة أكثر من ٥,٦ تريليون دينار، في حين ارتفعت مخصصات وزارة الداخلية إلى نحو ١٠ تريليون دينار، ويعزى جزء من هذه الزيادة إلى توسيع برامج مكافحة الإدمان وتأهيل المراكز العلاجية[٣٠].

كما تشير التقارير إلى أنَّ حجم تجارة المخدرات في مصر بلغ حوالي ٤٠٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، ما يعادل ٥١% من الموازنة العامة للدولة في ذلك الوقت، هذا الرقم يعكس حجم الاستهلاك المحلي للمخدرات، ويُظهر الأثر الكبير لهذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، علاوة على ذلك، تُظهر الإحصاءات أنَّ نسبة تعاطي المخدرات بين الشباب المصري تصلُ إلى ٢٨%، ما يسبب انخفاض في الإنتاجية وزيادة في تكاليف الرعاية الصحية والعلاج والتأهيل، كما أنَّ تجارة المخدرات تُسهم في نمو الاقتصاد الموازي غير الخاضع للضرائب، ممّا يقلل من الإيرادات الحكومية ويزيد من الفساد، وتُظهر هذه الأرقام أن تكلفة المخدرات تُعتبر "فرصاً ضائعة"، حيث كان من الممكن استغلال هذه الأموال في مشاريع تنموية أخرى، مثل: بناء وحدات سكنية، أو تحسين الخدمات الصحية والتعليمية[٣١].

وقد شهدت الموازنة العامة في مصر زيادات ملحوظة في الإنفاق على الحماية الاجتماعية والصحة؛ فبلغت مخصصات وزارة الصحة في موازنة (٢٠٢٢-٢٠٢٣) نحو: (١٢٨,١) مليار جنيه، بزيادة بلغت ١٩,٢% عن العام السابق، وهو ما يرجعه الخبراء جزئيًا إلى تنامي الحاجة إلى مواجهة ظواهر صحية واجتماعية مثل تعاطي المخدرات، والتأهيل المجتمعي، كما ارتفعت مخصصات مكافحة

المخدرات في إطار وزارة الداخلية من: (١,١) مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى نحو: (٣,٦) مليار جنيه في ٢٠٢٢[٣٢].

ومن الجدير بالذكر، أنَّ العراق شهد بعد عام ٢٠١٠ زيادات تدريجية في الإنفاق العام الموجه للقطاعات المرتبطة بمكافحة المخدرات، لا سيما وزارات الصحة والداخلية والعدل. ففي موازنة عام ٢٠١٩، بلغت مخصصات وزارة الداخلية العراقية نحو (١٠,١) تريليون دينارًا، في حين قُدرت مخصصات الصحة بأكثر من (٥,٦) تريليون، وقد شملت هذه الزيادات دعم المستشفيات المتخصصة ومراكز معالجة الإدمان. أما في مصر، فقد أظهرت الموازنات من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٣ نمطًا مشابهًا من التصاعد في الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية، حيث ارتفعت مخصصات وزارة الصحة إلى أكثر من (١٢٨) مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣؛ وذلك ضمن خطة إصلاح اقتصادي واجتماعي تراعي مكافحة الإدمان وتقليل أثره على المجتمع، كما تضمنت موازنات السنوات الأخيرة برامج موجهة للشباب ضمن جهود صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي[٣٣].

المطلب الثاني/ الأعباء المالية الناتجة عن انتشار تعاطي المخدرات وأثرها على السياسات المالية

تُعدُّ جريمة تعاطي المخدرات من الظواهر ذات الأثر العميق في المجال الاقتصادي، إذ لا تقتصر أضرارها على الفرد المتعاطي فحسب، بل تمتد لتُلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني، وقد تتجاوز ذلك لتؤثر على الاقتصادين الإقليمي والعالمي، ومن أبرز مظاهر هذا التأثير، الإنفاق المرتفع على شراء المخدرات من قبل الأفراد المتعاطين يُشكل عبئًا ماليًا كبيراً على أسرهم، إذ يتم توجيه جزء كبير من دخل الأسرة نحو استهلاك غير مشروع، على حساب الادخار، ممّا يضعف القدرة الادخارية للأسر، ويحد من مساهمتها في النشاط الاقتصادي والاستثماري[٣٤].

ويسبب تفشي هذه الظاهرة إلى إضعاف الاقتصاد الوطني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة بإدخال المواد المخدرة إلى داخل الدولة، في مقابل تحويل عوائدها المالية إلى الخارج، وتشكّل هذه الأموال، مهما بلغ حجمها، جزءاً من الثروة الوطنية، وبالتالي فإن تهريبها يمثل استنزافاً للمدخرات الوطنية، ويُضعف من قدرة الدولة على تلبية متطلبات الاستثمار والتنمية[٣٥].

علاوة على ذلك، تتطلب مواجهة جريمة تعاطي المخدرات استنزافاً كبيراً في الموارد العامة، إذ تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية المختصة، وتزويدها بالوسائل التقنية واللوجستية اللازمة لرصد وضبط هذه الجريمة، وهو ما يتم غالباً على حساب الإنفاق التنموي والبرامج الاقتصادية طويلة الأمد. وفي هذا السياق، يُمكن اعتبار جريمة تعاطي المخدرات أحد مصادر التهديد

المباشر للأنظمة الاقتصادية، لما تسببه من أزمات تضرب المؤسسات والمراكز المالية، سواء من خلال تهريب الأموال أو تضخيم حجم الإنفاق الفردي غير المنتج.

كما تؤدي هذه الجريمة إلى نشوء منافسة غير مشروعة بين تجار المخدرات وأصحاب رؤوس الأموال الذين يوظفون أموالهم في تجارة المواد المخدرة، وهو ما ينعكس سلباً على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي للدولة، ومن جهة أخرى فإن استثمار الأموال في تجارة المخدرات في بعض الدول ينتج عنه إضعاف الاقتصاد الرسمي، ويحول دون تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، إذ تؤثر هذه الأنشطة غير المشروعة سلباً على فرص نجاح المشاريع الاقتصادية والتنموية المشروعة في الدولة[٣٦].

وتُعد جريمة تعاطي المخدرات أحد العوامل المؤثرة في زعزعة التوازن الاقتصادي للدول التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، إذ يؤدي تفشي المواد المخدرة إلى خلل في توزيع الموارد داخل المجتمع، وينشأ عن ذلك توزيع غير عادل للثروات، حيث تتركز الأموال في أيدي العصابات الإجرامية بينما يعاني الأفراد والأسر من الاستنزاف المالي المستمر ، كما تُعرض الدول التي تشهد انتشاراً واسعاً لهذه الجريمة إلى أزمات اقتصادية متكررة، نتيجة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج لأغراض شراء المواد المخدرة، ممّا يحرم الاقتصاد الوطني من موارد مالية كان من الممكن توجيهها نحو الاستثمار والإنتاج[٣٧].

وفي كثير من الحالات، يُعدّ متعاطي المخدرات ضحية لظروف اجتماعية، أو نفسية، أو اقتصادية دفعته إلى ارتكاب هذه الجريمة، بيد أنَّ ذلك لا يلغي حجم الضرر الذي يلحق بذمته المالية، ويجعله عرضة للفقر والتهميش، ومن ناحية أخرى فإنَّ جريمة تعاطي المخدرات تُلحق أضراراً مباشرة بالنظام الاقتصادي للدولة، إذ يتم إنفاق أموال طائلة من قبل المتعاطين في سبيل الحصول على هذه المواد، وهو ما يُسهم في تحقيق أرباح غير مشروعة للعصابات والمنظمات الإجرامية التي تتاجر بالمخدرات، ويُفقم من حجم الاقتصاد الموازي غير الخاضع للرقابة أو الضرائب[٣٨].

وتتجلى العلاقة الطردية بين عدد المتعاطين وحجم الإنفاق على المخدرات بوضوح، فكلما زاد عدد الأفراد المنخرطين في تعاطي هذه المواد، ارتفع حجم الأموال المهدورة في هذا المسار غير المشروع، ممّا يُسهم في مزيدٍ من الاستنزاف للموارد الوطنية، ويُضعف من قدرة الدولة على تحقيق توازن اقتصادي فعّال، وإلى جانب ذلك فإنَّ المتعاطي غالباً ما يعزف عن العمل، ويتراجع عطاؤه الإنتاجي نتيجة الآثار الجسدية والنفسية التي يُخلّفها التعاطي، ما يؤدي إلى فقدان عنصر فاعل من عناصر الإنتاج، ويؤثر سلباً في الأداء العام للاقتصاد[٣٩].

وتُضاعف هذه الجريمة من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، إذ تفرض التشريعات العقابية في الدول، ومنها التشريع العراقي والمصري، اتخاذ إجراءات قضائية وتنفيذية تشمل إنشاء محاكم مختصة، وبناء السجون والمصحات لعلاج المتعاطين وتأهيلهم، وكل ذلك يتطلب إنفاقاً مالياً كبيراً، وتُعدّ هذه النفقات من الفرص الاقتصادية المهدورة، إذ كان من الممكن توجيهها نحو مشاريع تنموية وخدمية تُسهمُ في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي للدولة(٤٠).

وجدير بالذكر أن تفشي المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٥ يمثل عامل ضغط متزايد على الموازنة العامـة، إذ تتوزع آثاره المالية على عدة قنوات إنفاقية رئيسة، تشمل القطاع الصحي، والأمني والقضائي، والحماية الاجتماعية، فضلًا عن الأعباء البيئية والبلدية، وانعكاساته على كفاءة الإنفاق العام.

١ .التكاليف الصحية المباشرة وغير المباشرة

تتجلى التكاليف المباشرة في النفقات المخصصة لعلاج حالات الإدمان، والاستجابة الطبية الطارئة، ومعالجة الأمراض المصاحبة، وتمويل برامج إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي للمتعافين. أما التكاليف غير المباشرة فتشمل ارتفاع الإنفاق على خدمات الصحة النفسية، ومعالجة الإصابات الناجمة عن العنف أو الحوادث المرتبطة بتعاطي المخدرات، فضلًا عن الضغط المتزايد على منظومة الرعاية الصحية الأولية.

الأثر على الموازنة: تؤدي هذه المتطلبات إلى زيادة اعتمادات وزارة الصحة وبرامج الرعاية، وإعادة توجيه جزء من النفقات الاستثمارية نحو نفقات تشغيلية مستدامة، ما يقلل من الحيز المالي المتاح للاستثمار في البنية التحتية الصحية طويلة الأجل(٤١).

٢ .التكاليف الأمنية والقضائية

تشمل هذه القناة النفقات المرتبطة بعمل أجهزة الشرطة، والجمارك، وحرس الحدود، بما في ذلك عمليات الضبط والتحري، وتوافر المعدات، ورقمنة المنافذ الحدودية. كما تمتد إلى تكاليف السلطة القضائية ومؤسسات الإصلاح، من تحقيقات ومحاكمات، إلى إيواء النزلاء وإعادة تأهيلهم داخل السجون، يُسهم ذلك في توسع بنود الإنفاق على الأمن والعدالة، وزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية المنتجة، ممّا يحد من قدرة الدولة على تمويل مشاريع تنموية أخرى(٤٢).

٣ .برامج الحماية الاجتماعية

يؤدي انتشار المخدرات إلى اتساع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، لتشمل أسر المتعاطين، والقُصَّر المتأثرين، والعاطلين عن العمل المرتبطين بالاقتصاد غير الرسمي، يترتب على ذلك نمو التحويلات النقدية ودعم الخدمات الاجتماعية، مع ارتفاع كلفة عمليات الاستهداف والتحقق لضمان وصول الدعم إلى الفئات المستحقة(٤٣).

٤ .الفساد وتسرب الموارد

تتزايد مخاطر التلاعب بالتعاقدات والمشتريات في مسارات مكافحة المخدرات، كذلك تسرب الأموال عبر شبكات غير قانونية، وهو ما ينعكس سلبًا على كفاءة الإنفاق العام، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع كلفة الوحدة للخدمات الأمنية والصحية، وتراجع العائد التنموي لكل دينار يتم إنفاقه، ما يضعف فعالية السياسة المالية[٤٤].

٥ .التكاليف البيئية والبلدية

تتضمن هذه القناة النفقات المخصصة لمعالجة المخلفات الكيميائية الناتجة عن تصنيع أو إتلاف المواد المخدرة، والضغط على خدمات الطوارئ البلدية، إضافة إلى معالجة التعديات على الأراضي الزراعية في بعض المناطق.

الأثر على الموازنة: تتحمل وزارات البيئة والبلديات نفقات إضافية لصيانة البنية التحتية ومعالجة الأضرار البيئية، ما يزيد من الأعباء التشغيلية على الموازنة[٤٥].

بالتالي تشير الأدبيات العراقية إلى أنَّ تفشي المخدرات بعد عام ٢٠٠٥ فرض أعباء أمنية ومؤسسية كبيرة، وتداخل مع تمويل جماعات مسلحة، وزيادة مظاهر الفساد، وهو ما انعكس سلبًا على استقرار الموازنة العامة وكفاءتها في تحقيق الأهداف التنموية[٤٦].

الخاتمة

مع الانتشار المتزايد لظاهرة المـخدرات في العراق ومصر، أصبحت تمثل عبئاً مالياً واقتصادياً كبيراً، يؤثر على الإنتاجية والاستقرار المجتمعي والنمو الاقتصادي. ويرتبط تفشي الظاهرة بعوامل اقتصادية واجتماعية مثل: الفقر والبطالة، ما يجعل التحكم في تكاليفها أحد المفاتيح الرئيسة لمواجهتها، ومن هنا تبرز الحاجة لدمج سياسات مكافحة المـخدرات ضمن برامج التنمية الوطنية، عبر مقاربة شاملة تشمل الوقاية، التوعية، العلاج، وإعادة التأهيل، مع التركيز على تعزيز تماسك الأسر والمجتمعات المحلية، وتمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً للحدِ من انتشار المـخدرات وتعزيز التنمية المستدامة.

وهذا ما يصلنا إلى أهم النتائج

١- ينطوي قياس التكلفة الاقتصادية لظاهرة المـخدرات على الاقتصاد القومي على تحديات ومعوقات عديدة، ما يجعل من الصعب تحديد حجم هذه الآثار وتداعياتها بدقة، فانتشار المـخدرات لا يقتصر تأثيره على الأعباء المباشرة، مثل تكاليف الرعاية الصحية وانخفاض الإنتاجية وضغط أجهزة إنفاذ القانون، بل يمتد ليهدد مقومات الأمن والاستقرار الاقتصادي، ويُسهم في خلق حلقات متكررة من التفكك الاجتماعي وتآكل البنية المجتمعية.

٢- تُعد التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن المـخدرات من أكثر العوامل المعرقلة للنمو والتنمية، لما تسببه من خسائر بشرية ومادية تُضعف من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية.

٣- رغم هذه التحديات، فقد أحرزت كُلٌّ من العراق ومصر تقدّماً ملحوظاً في مجال مكافحة إدمان المـخدرات، عبرَ تنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة، ففي مصر تبنت الحكومة خلال السنوات الأخيرة سلسلة من السياسات والإجراءات التي استهدفت مواجهة انتشار المـخدرات

بشكلٍ منهجي، عبر تعزيز الأطر القانونية، وتطوير برامج الوقاية والعلاج، وإطلاق حملات توعوية تستهدف فئات المجتمع كافة.

وأهم التوصيات التي يقدمها الباحث

١. إطلاق مشاريع صغيرة وفرص عمل للشباب في المناطق الفقيرة والحدودية، بحيث يتم إضعاف جاذبية الاتجار، أو التعاطي عبر تهيئة مصدر دخل مشروع ومستقر.

٢. إدخال مواد تثقيفية مبسطة عن مخاطر المخدرات في المناهج الدراسية، وتنظيم حملات توعية مستمرة عبر الإعلام ومنصات التواصل، لتقليل حالات الإقدام على التعاطي قبل وقوعها.

٣. إيجاد شراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للمتعافين من الإدمان، وربط مراكز العلاج ببرامج تدريب مهني حقيقية تساعدهم على بناء حياة جديدة.

٤. تطوير نظام وطني يجمع المعلومات عن أنماط التعاطي والاتجار، والتكاليف الاقتصادية المرتبطة به، بحيث تستند الخطط الحكومية إلى بيانات دقيقة وليست تقديرات عامة.

٥. ينبغي إنشاء آليات متخصصة لرصد التكلفة الاقتصادية، والاجتماعية لتعاطي وتجارة المخدرات، بما في ذلك انعكاساتها على الإنتاجية والإنفاق الصحي والأمني، وذلك لتوفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد صناع القرار على صياغة سياسات واقعية وفعالة.

الهوامش

(١)إذ يُقال مثلاً "جارية مخدّرة" للدلالة على استتارها واختفائها عن الأنظار، ويُستخدم لفظ "الخادر" لوصف المتخلف أو المتحيّر من البشر أو الحيوانات، كما تشير كلمة "الخدور" إلى الظباء، أو الإبل التي تبتعد عن القطيع وتتخلف عنه. ومن هذا السياق اللغوي، اشتُقّت تسمية "المـخدرات" لتدل على المواد التي تسبب تغيب الوعي، وإضعاف الإدراك العقلي، من خلال تأثيرها الذي يشبه حالة الاستتار والانسحاب عن الإدراك الطبيعي، انظر: ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، دار لسان العرب، بيروت، دون تاريخ نشر، ص٢٣٣.

(٢) يُستعمل لفظ "المخدر" أيضاً للدلالة على الظلام الشديد، أو حالة البلادة، ففي اللغة العربية يُقال: "الخدر" بمعنى الظلام، و"المـخدرات" لتعبر عن حالة البلادة أو اللامبالاة. كما تُستعمل الكلمة لوصف الضعف والخمول الذي يصيب من يتعاطى الكحول أو المواد المخدرة. ويُجمع "المخدر" بصيغ متعددة مثل مخدرات، خدور، مخدار، وأخادير. في سياق آخر، يُقال: "أخدر العرين الأسد" بمعنى أنَّ العرين قد استُر وأُخفِي، ما يعزز دلالة الكلمة على الإخفاء والتغييب. كما يقال عمن هو في بيته أو مخدعه أنه: "خادر" أو "مخدر"، وهو اسم مفعول يدلُّ على أنَّه مخفي أو مستتر داخل المكان، ممّا يؤكد دلالة المصطلح على الحجب والستر، انظر: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ نشر، ص٣٣٤.

(٣)عبد الحسين بيرم، الموسوعة الطبية العربية، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٩٥.

(٤) يوسف حسين جهاد، المخدرات الرقمية وثقافة الإدمان السيبراني، مجلة دراسات البصرة، السنة العشرون / العدد (٦٢) سبتمبر / ٢٠٢٥، ص٢٣٦.

(٥) محمد عبد، جريمة تعاطي المـخدرات في القانون المقارن، المركز العربي للدراسات والتدريب، الرياض، ١٤٠٨هـ، ص٢٠٢١.

(٦) المادة الأولى الفقرة ٨ من قانون المـخدرات العراقي رقم ٦٨ لعام ١٩٦٥ .

(٧) المادة الأولى من الفصل الأول من قانون مكافحة المـخدرات المصري رقم ١٨٢ لعام ١٩٦٠ المعدل.

(٨) صدام علي هادي، جريمة المـخدرات–دراسة قانونية مقارنة، مجلة التقني، مج٣٠، العدد ٥، العراق، ٢٠١٧، ص١٩.

(٩) محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠١، ص٦٦.

(10)Khalid Kadhim Abu Duh, Digital Drugs, An Approach to Understanding Saudi Arabia: Research Paper presented at the Symposium Digital Drugs and Their Impact on Arab Youth, Naif Arab University for Security Sciences, 2016,p84

(١١) سعد المغربي، ظاهرة تعاطي الحشيش، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٣.

(١٢)علي عبد الحميدان الشمري، أهوال المـخـدرات في المجتمعات العربية، منشاة المعارف، الكويت، ١٩٩٨، ص١٧٣.

(١٣) محمد عباس، المـخـدرات والإدمان، اللواء، القاهرة، أخبار اليوم، ١٩٨٠، ص٣٤.

(١٤) فريدة قماز، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩ ص ١٣٣.

(١٥) شاكر عبد الحميد، المـخـ درات وآثارها من الناحية العلمية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٩٣، ص٧١.

(١٦) حيدر الخفاجي، الاقتصاد الأسود ومستقبل التنمية في العراق، مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، العراق، ٢٠٢٥، ص٥

(17)The Captagon Industry in Syria After Assad's Fall – A Current Overview. متوفر على الرابط تاريخ الزيارة٢٠٢٥/٧/٢٥.

(١٨) حيدر الخفاجي، الاقتصاد الأسود ومستقبل التنمية في العراق، مرجع سابق، ص٥.

(19) Iraq seizes over a ton of narcotics in nearly a year. متوفر على الرابط تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٧/٢٦.

(٢٠) رانيا عامر، التداعيات الاقتصادية لظاهرة المـخـدرات على الاقتصاد القومي وأهداف التنمية المستدامة، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، مج ٢٢، ع١، ٢٠٢٥، ص٩٦

(٢١)علي الخوري، الاقتصاد العالمي تحت ظلال المـخـدرات– دراسة الاتجاهات وتوصية عامة لرؤى عربية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمـالية، جامعة الأزهر، ٢٠٢٤، ص٢٣٥–٢٣٦

(٢٢) تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المـخـدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٠٢، ص٥

(٢٣) فلاح ثويني، التأثيرات الاقتصادية للمخدرات، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج٥، العدد الخاص، العراق، ٢٠٢٤، ص١٨

(٢٤) محمد حامدي، تأثير المـخـ درات على اقتصاديات الدول، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد٥، ٢٠١٨، ص١٩٨

(٢٥) صفوت مختار وفيق، مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدرة، دار العلم والثقافة، ط١، مصر، ٢٠٠٥، ص١٤٢.

(٢٦) فلاح ثويني، التأثيرات الاقتصادية للمخدرات، مرجع سابق، ص١٨

(٢٧) جمال سيدبي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإدمان وتعاطي المـخـدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مصر، ٢٠٠٩، ص١٨.

(٢٨) محمد حامدي، تأثير المـخـدرات على اقتصاديات الدول، مرجع سابق، ص٢٠٥

(٢٩) العراق العربي، "الفساد المالي والإداري ينهش في جسد العراق"، ٢٠٢٣، متوفر على الرابط تاريخ الزيارة٢٠٢٥/٧٢/٢٥.

(٣٠)انظر الرابط: وزارة المالية، جمهورية العراق تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/٢٧.

(٣١)البرنامج الرئاسي للشباب، "فاتورة المخدرات في مصر تكفي لبناء ٢,٤ مليون وحدة سكنية سنويًا"، ٢٠١٦. متوفر على الرابط تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/٢٦.

(٣٢)انظر الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/06/03/egypt-parliament-approves-the-larges-budget-with-deficit تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/٢٧.

(٣٣) م. د جعفر عبد الأمير عزيز الحسيني، تحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٢١)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢٢ عدد ٨٠، ٢٠٢٤، ص٣٣.

(٣٤) محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٤.

(٣٥) محمد باره، أحكام المخدرات في التشريع الليبي، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، ١٩٨٩، ص٤٥.

(٣٦)عبد المنعم بدر، مشكلة المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٢٣.

(٣٧) محمد سامي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن المشروعات الاقتصادية الخاصة، ط٢، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٢، ص٤٥.

(٣٨) توفيق محمد، حرمة أسرار الحيلة الخاصة، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٦، ص١٨٢.

(٣٩) منتصر سعيد، النظرية العامة للجريمة، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠٩، ص٢١٦.

(٤٠) إسماعيل نعمة عبود ومحمد حسون عبيد، أسباب وآثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية، مج ٢٣، ع٤، العراق، ١٦\٢٠، ص١٣.

(٤١) الشمري، أحمد. العبء الاقتصادي للأمراض المزمنة في العراق. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص١١٥.

(٤٢)عبد الله، سليم. الإنفاق العام والأمن الوطني: دراسة تحليلية. البصرة: جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص٨٧.

(٤٣) منظمة العمل الدولية. الحماية الاجتماعية في العراق: التحديات والفرص. جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١.

(٤٤) البنك الدولي. تقرير الإنفاق العام في العراق. واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص٥٦.

(٤٥) وزارة البيئة العراقية. التقرير السنوي للأضرار البيئية. بغداد: وزارة البيئة، ٢٠٢٠، ص٣٣.

(٤٦) الجنابي، محمد. الفساد والاقتصاد غير الرسمي في العراق. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١، ص١٤٤.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع اللغوية

١. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، دار لسان العرب، بيروت، دون تاريخ نشر.
٢. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ نشر.

ثانياً: الكتب

١. احمد عبد العزيز، انتشار المخدرات في المجتمع العربي، ط١، الرياض، ٢٠٠٤
٢. أحمد عكاشة، الطب النفسي المعاصر، مكتبة الانغلو المصرية، ١٩٩٢
٣. انتصار بوند، السلوك الإنساني، دار المعارف، بيروت، ١٩٧٨
٤. توفيق محمد، حرمة أسرار الحيلة الخاصة، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٦
٥. سعد المغربي، ظاهرة تعاطي الحشيش، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣
٦. سمير محمد عبد الغني، جرائم المخدرات، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٦
٧. شاكر عبد الحميد، المخدرات وآثارها من الناحية العلمية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٩٣
٨. صفوت مختار وفيق، مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدرة، دار العلم والثقافة، ط١، مصر، ٢٠٠٥.
٩. عبد الحسين بيرم، الموسوعة الطبية العربية، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٤.
١٠. عبد الحميد الشواربي، جرائم المخدرات، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧
١١. عبد الرؤوف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، منشاة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥.
١٢. عبد المنعم بدر، مشكلة المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧
١٣. علي الخوري، الاقتصاد العالمي تحت ظلال المخدرات–دراسة الاتجاهات وتوصية عامة لرؤى عربية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الأزهر، ٢٠٢٤.
١٤. علي حسن خلف وسلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٨٧
١٥. علي عبد الحميدان الشمري، أهوال المخدرات في المجتمعات العربية، منشاة المعارف، الكويت، ١٩٩٨
١٦. علياء شكري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣
١٧. عماد حمدي حجازي، الحق في الخصوصية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨
١٨. محمد الشهاوي، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥
١٩. محمد باره، أحكام المخدرات في التشريع الليبي، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، ١٩٨٩

٢٠. محمد زكي أبو عامر وسليمان عبد المنعم، القسم العام في قانون العقوبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢
٢١. محمد زيد، آفة المخـدرات وكيفية معالجتها، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٨
٢٢. محمد سامي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن المشروعات الاقتصادية الخاصة، ط٢، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٢
٢٣. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠١
٢٤. محمد عباس، المخدرات والإدمان، اللواء، القاهرة، أخبار اليوم، ١٩٨٠
٢٥. محمد عبد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، المركز العربي للدراسات والتدريب، الرياض، ١٤٠٨هـ.
٢٦. محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧
٢٧. مصطفى يوسف، الطريق الآخر لمواجهة مشكلة المخدرات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠
٢٨. منتصر سعيد، النظرية العامـة للجريمة، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠٩

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. إسماعيل نعمة عبود ومحمد حسون عبيد، أسباب وآثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية، مج ٢٣، ع٤، العراق، ١٦/٢٠.
٢. تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٠٢
٣. جمال سيدبي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإدمان وتعاطي المخدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مصر، ٢٠٠٩.
٤. حيدر الخفاجي، الاقتصاد الأسود ومستقبل التنمية في العراق، مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، العراق، ٢٠٢٥.
٥. رانيا عامر، التداعيات الاقتصادية لظاهرة المخدرات على الاقتصاد القومي وأهداف التنمية المستدامة، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، مج ٢٢، ع١، ٢٠٢٥.
٦. صدام علي هادي، جريمة المخدرات–دراسة قانونية مقارنة، مجلة التقني، مج٣٠، العدد ٥، العراق، ٢٠١٧
٧. فلاح ثويني، التأثيرات الاقتصادية للمخدرات، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج٥، العدد الخاص، العراق، ٢٠٢٤
٨. محمد حامدي، تأثير المخدرات على اقتصاديات الدول، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد٥، ٢٠١٨
٩. يوسف حسين جهاد، المخدرات الرقمية وثقافة الإدمان السيبراني، مجلة دراسات البصرة، السنة العشرون / العدد (٦٢) سبتمبر / ٢٠٢٥.

رابعاً: البحوث المنشورة

١. فريدة قماز، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩.

خامساً: القوانين

١. قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لعام ١٩٦٥

٢. قانون مكافحة المخدرات المصري رقم ١٨٢ لعام ١٩٦٠ المعدل

٣. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ المعدل

سادساً: مواقع الانترنت

١. العراق العربي، "الفساد المالي والإداري ينهش في جسد العراق"، ٢٠٢٣، متوفر على الرابط

٢. البرنامج الرئاسي للشباب، "فاتورة المخدرات في مصر تكفي لبناء ٢,٤ مليون وحدة سكنية سنويًا"، ٢٠١٦. متوافر على الرابط

1-The Captagon Industry in Syria After Assad's Fall – A Current Overview.

متوفر على الرابط

2-Iraq seizes over a ton of narcotics in nearly a year.

متوفر على الرابط

سابعاً: المراجع الأجنبية

1-Khalid Kadhim Abu Duh, Digital Drugs, An Approach to Understanding Saudi Arabia: Research Paper presented at the Symposium Digital Drugs and Their Impact on Arab Youth, Naif Arab University for Security Sciences, 2016.

References List

First: Linguistic References

1-Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Vol. 2, Dar Lisan al-Arab, Beirut, no publication date.

2-Muhammad Murtada Al-Husseini Al-Zubaidi, Taj al-Arus min Jawahir al-Qamus, Vol. 2, Dar Maktabat al-Hayat, Beirut, no publication date.

Second: Books

1-Ahmed Abdul Aziz, The Spread of Drugs in Arab Society, 1st ed., Riyadh, 2004.

2-Ahmed Okasha, Contemporary Psychiatry, Anglo Egyptian Library, 1992.

3-Intissar Bond, Human Behavior, Dar Al-Maaref, Beirut, 1978.

4-Tawfiq Muhammad, The Sanctity of Private Trick Secrets, Manshat Al-Maaref, Egypt, 2006.

5-Saad Al-Maghribi, The Phenomenon of Hashish Use, Dar Al-Maaref, Cairo, 1963.

6-Samir Muhammad Abdel Ghani, Drug Crimes, Legal Books House, Egypt, 2006.

7-Shaker Abdel Hamid, Drugs and Their Scientific Effects, Arab Bureau of Education for the Gulf States, Riyadh, 1993.

8-Safwat Mokhtar Wafiq, The Problem of Psychoactive Substance Abuse, Dar Al-Ilm wal Thaqafa, 1st ed., Egypt, 2005.

9-Abdul Hussein Bayram, Arab Medical Encyclopedia, Dar Al-Qadisiyah, Baghdad, 1984.

10-Abdel Hamid Al-Shawarbi, Drug Crimes, University Culture Foundation, Alexandria, 1987.

11-Abdul Raouf Mahdi, Criminal Responsibility for Economic Crimes, Manshat Al-Maaref, Alexandria, 1975.

12-Abdul Moneim Badr, The Drug Problem, Modern University Office, Alexandria, 1987.

13-Ali Al-Khouri, The Global Economy Under the Shadow of Drugs – A Study of Trends and General Recommendations for Arab Perspectives, Center for Economic and Financial Research and Studies, Al-Azhar University, 2024.

14-Ali Hassan Khalaf & Sultan Abdul Qader Al-Shawi, General Principles in Criminal Law, Legal Library, Baghdad, 1987.

15-Ali Abdul Hamidan Al-Shammari, The Horrors of Drugs in Arab Societies, Manshat Al-Maaref, Kuwait, 1998.

16-Aliya Shoukry et al., Study of Social Problems, University Knowledge House, Alexandria, 1993.

17-Imad Hamdi Hegazy, The Right to Privacy, University Thought House, Alexandria, 2008.

18-Muhammad Al-Shahawi, Criminal Protection of Private Life Sanctity, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2005.

19-Muhammad Barah, Drug Provisions in Libyan Legislation, Publications of Al-Fateh University Complex, Libya, 1989.

20-Muhammad Zaki Abu Amer & Suleiman Abdul Moneim, General Section in Criminal Law, New University House, Alexandria, 2002.

21-Muhammad Zaid, The Drug Scourge and How to Address It, Dar Al-Andalus, Beirut, 1988.

22-Muhammad Sami, Criminal Responsibility Arising from Private Economic Projects, 2nd ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2002.

23-Muhammad Shafiq, Crime and Society, Modern University Office, Cairo, 2001.

24-Muhammad Abbas, Drugs and Addiction, Al-Liwaa, Cairo, Akhbar Al-Youm, 1980.

25-Muhammad Abd, Drug Use Crime in Comparative Law, Arab Center for Studies and Training, Riyadh, 1408 AH.

26-Muhammad Mar'i Saeb, Drug Crimes, Zain Legal Publications, Beirut, 2007.

27-Mustafa Youssef, The Alternative Path to Confronting the Drug Problem, National Center for Social and Criminal Research, Cairo, 1990.

28-Montaser Said, General Theory of Crime, Arab Thought House, Egypt, 2009.

Third: Journals and Periodicals

1-Ismail Ne'ma Aboud & Muhammad Hassoun Ubaid, Causes and Effects of Drug Use Crime, Journal of Human Sciences, Vol. 23, No. 4, Iraq, 2016.

2-UNODC Report on Drug and Crime Control, Vienna, 2002.

3-Jamal Sidbi, Social and Economic Effects of Drug Addiction and Use, Center for Studies and Research, Naif Arab University for Security Sciences, Egypt, 2009.

4-Haidar Al-Khafaji, The Black Economy and the Future of Development in Iraq, Al-Minbar Center for Studies and Sustainable Development, Iraq, 2025.

5-Rania Amer, Economic Implications of the Drug Phenomenon on National Economy and Sustainable Development Goals, National Journal for Drug Use and Addiction Studies, Vol. 22, No. 1, 2025.

6-Saddam Ali Hadi, Drug Crime – A Comparative Legal Study, Journal of Technology, Vol. 30, Issue 5, Iraq, 2017.

7-Falah Thuwaini, Economic Impacts of Drugs, Al-Riyada Journal for Finance and Business, Vol. 5, Special Issue, Iraq, 2024.

8-Muhammad Hamdi, Impact of Drugs on National Economies, Al-Muqaddima Journal for Human and Social Studies, Issue 5, 2018.

9-Youssef Hussein Jihad, Digital Drugs and the Culture of Cyber Addiction, Basra Studies Journal, Year 20, Issue (62), September 2025.

Fourth: Published Research

1-Farida Qamaz, Risk Factors and Prevention of Youth Drug Use, Master's Thesis, Mentouri University of Constantine, Algeria, 2009.

Fifth: Laws

1-Iraqi Drug Law No. 68 of 1965.

2-Egyptian Drug Control Law No. 182 of 1960 (amended).

3-Iraqi Penal Code No. 111 of 1969 (amended).

Sixth: Websites

1-Arab Iraq, "Financial and Administrative Corruption Eats Away at Iraq's Body", 2023. Available at the link.

2-Presidential Youth Program, "Egypt's Drug Bill Could Build 2.4 Million Housing Units Annually", 2016. Available at the link.

3-The Captagon Industry in Syria After Assad's Fall – A Current Overview. Available at the link.

4-Iraq Seizes Over a Ton of Narcotics in Nearly a Year. Available at the link.

Seventh: Foreign References

1-Khalid Kadhim Abu Duh, Digital Drugs: An Approach to Understanding Saudi Arabia, Research paper presented at the Symposium "Digital Drugs and Their Impact on Arab Youth," Naif Arab University for Security Sciences, 2016.